لكان الامر ظاهر قوله وكيف يخص الرفع لعمل الباعث على التخصيص عدم ظهور اشتمال الاسم
على علم الفاعلية او جعل اللام للعهد كما ذكرناه انفا قوله اي لنه امر نوع فان الكلام سوف
له ومن ابتدائية اتصالية ... قوله ومنها قوله ومما اشتمل لقربه وبجواز ان يجعل راجعا
الى المرفوعات بقربه من التاويل ويوافقه قوله ومنها المبتدا قوله لانه جزء الجملة الفعلية ولانه
لا يحذف بدون امر وفيه انه قد يحذف كقولك ما ضرب واكرم الا انا وقولهم بدا لك اي راي
ويدفع بانه نادر لانه لا ينسخ بالعامل فيه انه قد ينسخ نحو كفى بالله ويدفع بانه نادر غير
معتاد والحرف زايد قوله التي هي اصل الجمل لاشتمالها على ما هو موضوع للاسناد قوله ولانه
عامله اقوى لانه موجود محسوس بخلاف عامل الابتدا فانه عدمي معقول وقوة المؤثر
يقتضي قوة الاثر فالعامل في الخبر مرتبه اقوى من المبتدا ولا يعارضه ما ذكره في المبتدا
لانه لا يفيد قوة رفعه بل يفيد فضل حاله قوله لانه باق ولان ما عداه يصلح ان يرد اليه
فهو ام المرفوعات كما ان الف الاستفهام اصل فيه لبقائها دعام كلماته قوله ولانه يحكم عليه بكل
حكم ولانه يحكم عليه بمتعدد فله استيعاب ولا فضيلة وكمال قوله الا بالمشتق حقيقة او حكما
فان المصدر العامل في قوة ان مع الفعل قوله اسند اليه الاسناد هنا بمعنى النسبة فعلية كانت
او تامة خبرية كانت او انشائية مثبتة كانت او منفية محققة كانت او مفروضة قوله
بقرينة ذكر التوابع بعدها لا يخفى بعدها عن التعريف قوله او شبهه او للتنويع لا للشك او
التشكيك قوله ما يشبهه في العمل او في الدلالة على الحدث ولا يخرج فاعل الظرف لان فاعل
لعامله حقيقة قوله وقدم لجهة حالية على تقديم قوله والضمير فيه راجع الى الاحد لا الى الاسناد

من

من اللفظ او قوله لان الاسناد الى ضمير شي اسناد اليه في الحقيقة لانه تفسير الاسناد ولو
اريد الاسناد بحسب الدلالة اللفظية لكان ذكر قوله قدم لدفع توهم الفصل واليه
مال المصنف في الشرح قوله والمراد تقديمه عليه وجوبا لانه الفرد الكامل قوله المراد وجوب
تقديمه نوعه بقرينة انه بصدد تعريف نوع من انواع ويجب ان يكون المعرف واجزاؤه
من لوازم المعرف والسر في لزوم تقديم الفعل ان غرض المتكلم في تقديم زيد على قام
تعيين محل الفائدة وان يمكن طلب يقع في انتظار ما وفي تقديم قام على زيد تعيين الفائدة
وانتظار محلها فلو قدم زيد في قام زيد لانقلب الغرض نقل عن الكوفيين جواز التقديم ورد
بانا لو جعلنا زيد في قام زيد فاعلا وجعلنا الكلام محمولا على التقديم والتاخير لم يحتج الى اضمار
وتغيير محل موجود او من اثبات المعدوم ولهذا قالوا البصريون في زيد ضربت الا النصب
ولم يلزم عليه نصب بكونه مفعولا لمضمر لان الفعل لا يقع عليه وكذا الحكم اخواته قوله
اي اسناده او اوقعا اشارة الى ان قوله على جهة قيامه متعلق بالمسند او صفة لمصدر قبل
يحتمل ان يكون حالا بعد حال ولا يخرج عنه شي لان الفعل لا يكون على طريقة القيام بل انما
يكون كذلك قوله على طريقة قيام الفعل اي قيام مدلوله بمال علمت بهذا الحمل على وجه كذلك
اي على طريقة لطريقة وشكل قوله وطريقة قيامه به ان يكون صيغة المعلوم اي ولك علامتها
او من لوازمها وذلك لان القيام ثبوت موجود لامر واتصاف امر لامر به والتعبير
عنه لا يصلح الا بصيغة المعلوم لان معنى المجهول لا يوجد اصلا ومصدر المعلوم قد يوجد لكن
فيه تامل والمراد بالاسناد الذي هو على طريقة القيام ثبوت شي لامر ثبوتا مماثلا لثبوت القيام وبشاكله في المعنى او في التعبير فتغير تقديم القيام

Copyright © King Saud University